

تقرير حول التعذيب في المملكة العربية السعودية

يهدف هذا التقرير إلى عرض بعض قضايا المدافعين عن حقوق الإنسان من حيث صلتها بانتهاك اتفاقية الأمم المتحدة لمناهضة التعذيب وغيره من ضروب المعاملة أو العقوبة القاسية أو اللاإنسانية أو المهينة، في ضوء الاستعراض الثاني القادم للمملكة العربية السعودية من قبل لجنة مناهضة التعذيب. منذ الاستعراض الأولي في عام 2002، عدلت المملكة العربية السعودية تشريعاتها من أجل جعلها تتماشى مع الالتزامات الدولية وفقاً لزمعها. على الرغم من ذلك، لا تزال السعودية عاجزة عن الإيفاء هذه الالتزامات ولا يزال التعذيب فيها قضية خطيرة.

التعذيب أثناء الاعتقال

ان التعذيب أثناء الاحتجاز شائع في المملكة العربية السعودية. وتشتمل أشكال التعذيب المستخدمة على الضرب المبرح والجلد، تغطية الرأس، التعليق من اليدين والقدمين والضرب على باطن القدمين، الحرمان من النوم والطعام والضوء، التعرض لدرجات الحرارة المفرطة، والحبس الانفرادي لفترات طويلة. كما يُستخدم الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي أيضاً كأداة لاضعاف المدافعين عن حقوق الإنسان نفسياً.

هناك أمثلة لا حصر لها حول المدافعين عن حقوق الإنسان الذين اعتقلوا وتعرضوا للتعذيب على أيدي سلطات الدولة بسبب أنشطتهم السلمية والمشروعة في مجال حقوق الإنسان. فخلال جلسة عقدت في سبتمبر/أيلول 2015، وجد فريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي بأن اعتقال تسعة مدافعين عن حقوق الإنسان وهم وليد أبو الخير، الدكتور محمد القحطاني، الدكتور عبد الله الحامد، الدكتور عبد الكريم خضر، رائف بدوي، محمد البجادي، فاضل المناسف، سليمان الرشودي، وعمر السعيد، كان تعسفياً، ودعا الفريق إلى إطلاق سراحهم فوراً¹.

أما أعضاء جمعية الحقوق المدنية والسياسية العشرة الذي تعرّض بعضهم للاعتقال كالـدكتور عبد الرحمن الحامد والدكتور عبد الكريم الخضر، فقد تلقوا أحكاماً قاسية وتعرضوا للعقاب الجسدي، الحبس الانفرادي والاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي. ان المعاملة التي يلقونها تُمثل انتهاكاً واضحاً لاتفاقية مناهضة التعذيب، وتم تسليط الضوء عليها من قبل المقررين الخاصين² التابعين للأمم المتحدة وفريق الأمم المتحدة العامل المعني بالاحتجاز التعسفي.

¹ http://www.ohchr.org/Documents/Issues/Detention/Opinions2015AUV/Opinion_2015_38_SaudiArabia_Sheikh_al_Rashudi_and_et_final_AUV.pdf

² [https://spdb.ohchr.org/hrdb/28th/public - UA_Saudi_Arabia_03.10.14_\(11.2014\).pdf](https://spdb.ohchr.org/hrdb/28th/public - UA_Saudi_Arabia_03.10.14_(11.2014).pdf)



GULF CENTER FOR HUMAN RIGHTS

أما محمد البجادي العضو والمؤسس المشارك في جمعية الحقوق المدنية والسياسية (جسم)، والمضيف السابق لمنتدى على الانترنت بعنوان "المواطن وحقوقه"، فقد أُلقي القبض عليه عدة مرات بسبب دعوته ضد الاعتقال التعسفي واستخدام التعذيب. وفي عام 2011، أُلقي القبض عليه بعد تواصله مع الأمم المتحدة في قضية سلطان الدعيس وهو سجين يماني كان يُشتبه بأن وفاته قد نجمت عن التعذيب على أيدي سلطات الدولة. ويقضي البجادي حالياً حكماً بالسجن لمدة أربع سنوات نتيجة حكم صدر بحقه في عام 2015.

لقد قام بالإضراب عن الطعام في عدة مناسبات احتجاجاً على سوء المعاملة، بما في ذلك وضعه لمدة أربعة أشهر في الحبس الانفرادي بسجن الحائر وعزله عن العالم الخارجي. لقد كان قريباً جداً من الموت أثناء إضرابه عن الطعام في إحدى المرات³، وكانت هناك مخاوف حول صحته وسلامته. لقد راسل محاميه مدير سجن الحائر ولكن تم رفض تواصله مع موكله. كما تم منعه من التواصل مع أسرته⁴. إن استخدام الاعتقال بمعزل عن العالم الخارجي ضد المدافعين عن حقوق الإنسان هو أمر شائع ويستخدم لمحاولة تحطيمهم نفسياً.

الحبس الانفرادي

كثيراً ما يُستخدم الحبس الانفرادي كشكلٍ من أشكال التعذيب ضد المدافعين عن حقوق الإنسان. لقد تعرض سليمان الرشودي وهو مدافع بارز عن حقوق الإنسان، ومحامي وقاضي سابق ورئيس جمعية الحقوق المدنية والسياسية، للاحتجاز بمعزلٍ عن العالم الخارجي ووضع في الحبس الانفرادي لمدة شهرين بعد إلقاء القبض عليه بتاريخ 12 ديسمبر/كانون الأول 2012 من دون وصوله إلى أسرته أو محاميه⁵. ويقضي حالياً عقوبة بالسجن لمدة 15 عاماً في سجن الحائر بتهمة من بينها "كسر الولاء مع الملك"، والادعاء بتورطه في "تشكيل منظمة سرية"⁶.

أما عيسى آل مرزوق النخيفي فهو ناشط اجتماعي احتج على سياسة الحكومة في تهجير العائلات من الحدود السعودية اليمنية بسبب إجراءات أمنية دون تعويض مناسب. لقد أفرج عنه بتاريخ 6 نيسان/أبريل 2016 بعد أن قضى ثلاث سنوات وثمانية أشهر في السجن. وتشير التقارير إلى أنه تعرض للتعذيب ووضع في الحبس الانفرادي بعد أن بدأ إضراباً عن الطعام من أجل المطالبة بالعدالة⁷.

³ <http://www.gc4hr.org/news/view/117>

⁴ <http://www.gc4hr.org/news/view/397>

⁵ <http://www.gc4hr.org/news/view/319>

⁶ <http://www.gc4hr.org/news/view/1169>

⁷ <http://www.icfr.info/ar/%D9%85%D8%B9%D8%AA%D9%82%D9%84-%D8%A7%D9%84%D8%B1%D8%A3%D9%8A-%D8%A7%D9%84%D8%B3%D8%B9%D9%88%D8%AF%D9%8A-%D8%B9%D9%8A%D8%B3%D9%89-%D8%A7%D9%84%D9%86%D8%AE%D9%8A%D9%81%D9%8A-%D9%81%D9%8A-%D8%B3%D8%B7/>



GULF CENTER FOR HUMAN RIGHTS

لا تزال هناك قضايا ضده قد تؤدي إلى المزيد من المحاكمات والأحكام التي تستخدم كوسيلة لتخويله والتي تعيق عمله في مجال حقوق الإنسان.

انعدام التحقيقات والإفلات من العقاب

تتطلب المادة 12 من اتفاقية مناهضة التعذيب إجراء تحقيقات سريعة ومحايدة حول مزاعم التعذيب. وعلى الرغم من حالات التعذيب التي تم إيصالها إلى السلطات في المملكة العربية السعودية من خلال قنوات مختلفة بما فيها الضحايا الأفراد ومنظمات حقوق الإنسان وحتى هيئات الأمم المتحدة، لم يتم التحقيق في هذه الحالات. وعلى نحو مشابه، تقوم السلطات السعودية بتجاهل إنصاف ضحايا التعذيب بالمنصوص عليه في المادة 14.

ومن الأمثلة على ذلك الناشط في جميعة الحقوق المدنية والسياسية **عيسى الحامد**، الذي حُكم عليه بالسجن لمدة ثلاث سنوات في عام 2013. لقد اتهم الحامد سلطات السجن بالإساءة إليه لفظياً وإخضاعه إلى التفتيش العاري بشكل متكرر، وتحفيز وإجبار السجناء الآخرين على تهديده والاعتداء عليه⁸. كما تم الاعتداء على **وليد أبو الخير**، وهو مؤسس ومدير مرصد حقوق الإنسان في السعودية وذلك في سجن الحائر بالرياض من قبل سجين آخر. وأفادت التقارير بأنه قام بذلك بموجب تعليمات من حراس السجن، بعد أن اشتكى إلى سلطات السجن عن الظروف السيئة في السجن، بما فيها الفساد وعدم كفاية الطعام. لقد قدم شكوى رسمية حول الاعتداء، وبعد ذلك اقتحم الحراس زنزانته في السجن وتسببوا باضرارٍ في بعض ممتلكاته. ولم يسمح في ذلك الوقت لزوجته الناشطة في مجال حقوق الإنسان سمر بدوي بزيارته⁹.

الحرمان من المساعدة الطبية

لقد تم حرمان **عيسى الحامد** المحتجز في سجن مكة العام من المساعدة الطبية لمعالجة وضعه الصحي الناجم عن التعذيب وسوء المعاملة. منذ اعتقاله في شهر سبتمبر/أيلول 2012، تم احتجازه بالأصفاد الضيقة والأغلال لساعات في وقتٍ واحد. كما أمضى بعض الوقت في الحبس الانفرادي وتعرض لدرجات حرارة عالية. ونتيجة لذلك، كانت لديه مشاكل كبيرة بدورته الدموية، وتم حرمانه من العلاج المطلوب. بالمثل، يتم حرمان **وليد أبو الخير** من الاحتياجات الطبية والغذائية الخاصة بمرض السكري الذي يعاني منه. أما في سجن بريمان، فقد تم الإبلاغ عن وجود الأمراض المعدية الوبائية بين السجناء وبأن العناية الطبية المناسبة غير متوفرة للذين يعانون من هذه الأمراض أو للمعرضين لخطر الإصابة بها. كما يتم احتجاز بعض السجناء الذين يعانون من الأوضاع العقلية والنفسية الشديدة بدلا من معالجتهم في المؤسسات المتخصصة¹⁰.

⁸ <https://www.amnestyusa.org/sites/default/files/uaa03515.pdf>

⁹ <http://www.gc4hr.org/news/view/703>

¹⁰ <http://www.gc4hr.org/news/view/595>



GULF CENTER FOR HUMAN RIGHTS

الاحتجاز في السجون المزدحمة مع المجرمين المدانين

يتم احتجاز المدافعين عن حقوق الإنسان والنشطاء على الإنترنت إلى جانب المجرمين المدانين في سجون بريمان وذهبان وشعار والطرفية وعليشة والحائر، حيث يتعرضون لظروف غير إنسانية. إن السجون مكتظة ويشكو السجناء من المدافعين عن حقوق الإنسان من قلة النوم ومحدودية المساحة التي يعيشون فيها، سوء أوضاع الغذاء، الرعاية الطبية غير الكافية، وغيرها من شؤون الصرف الصحي في السجن. وفي كثير من الأحيان، يقول المدافعون عن حقوق الإنسان بأن الإفراج عن السجناء يتأخر طويلاً بعد انتهاء مدة عقوبتهم بسبب عدم وجود إجراءات إدارية مناسبة أو تنفيذ الإجراءات في الوقت المناسب¹¹. ويواجه العديد من المدافعين عن حقوق الإنسان المحاكمات الطويلة ويتم حبسهم في السجن مع المجرمين المدانين في إنتهاك صارخ لاتفاقية مناهضة التعذيب¹³¹².

استخدام التشريعات

تستخدم السلطات قوانين غامضة لإستهداف المدافعين عن حقوق الإنسان ولتوفير نظام للتعذيب. لقد استخدمت تشريع مكافحة الإرهاب الواسع لقمع المدافعين عن حقوق الإنسان مما أدى إلى زيادة عدد حالات التعذيب والمعاملة المهينة. على سبيل المثال، تم الحكم على المدافع عن حقوق الإنسان **وليد أبو الخير** بموجب هذا التشريع وقانون مكافحة الجرائم المعلوماتية لعام 2013 بالسجن لمدة 15 عاماً، كما تعرّض إلى سوء المعاملة أثناء الاعتقال بما فيها الحبس الانفرادي والحرمان من الرعاية الطبية الضرورية والاعتقال مع المجرمين المدانين على النحو المبين أعلاه. وتم استخدام التشريع ذاته ضد المدون والعضو المؤسس لمركز عدالة لحقوق الإنسان **فاضل المناسف**، الذي يقضي حكماً بالسجن لمدة 14 عاماً والمنع من السفر لمدة 15 عاماً تبدأ بعد اطلاق سراحه وغرامة قدرها 100,000 ريال (حوالي 19,300 يورو)¹⁴.

استخدام الجلد

ان عقوبة الجلد تنتهك الالتزامات الدولية للمملكة العربية السعودية، واعتبرتها لجنة مناهضة التعذيب إنتهاكاً لاتفاقية مناهضة التعذيب¹⁵. لقد تم الحكم على **مخلف الشمري** وهو مدافع سعودي عن حقوق الإنسان بمائتي جلدة بعد قيامه بوضع منشورات على الإنترنت حول تعزيز السلام والتفاهم المتبادل بين المجتمعات السنية والشيعية. في عام 2014، حكم على المدافع الإنسان **رائف بدوي** بالسجن لمدة 10 أعوام، و1000 جلدة، والمنع من السفر لمدة 10 أعوام تبدأ بعد انتهاء فترة سجنه، وأدى هذا الحكم إلى غضب دولي.

¹¹ <http://www.gc4hr.org/news/view/594>

¹²المادة 12 من اتفاقية مناهضة التعذيب

¹³العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية: المادة 10، الفقرة 2 (أ)؛ مبادئ الاحتجاز أو السجن، المبدأ 8؛ القواعد النموذجية الدنيا لمعاملة السجناء 8 (ب) و 85 (1).

¹⁴ <http://www.gc4hr.org/news/view/641>

¹⁵استنتاجات وتوصيات لجنة مناهضة التعذيب: المملكة العربية السعودية. 2002/12/6. CAT / C / CR / 28/5، الفقرات. 4، 8، على الإنترنت:

<http://en.alkarama.org/documents/CAT.SAUDI.12JUN2002.ConcObs-EN.pdf>

بدوي هو مؤسس مشارك ورئيس تحرير لموقع شبكة الليبرالي السعودي، وهو منتدى على الإنترنت أنشئ من أجل تعزيز الحوار السياسي والاجتماعي في المملكة العربية السعودية. بتاريخ 9 يناير/كانون الثاني 2015، تلقى بدوي 50 جلد في مكان عام¹⁶.

مضايقة النساء

تم استهداف المدافعات عن حقوق الإنسان والناشطات في مجال حقوق المرأة بسبب مشاركتهن في حملة القيادة النسائية. فعندما كانت **علياء فريد** تقود السيارة، لاحظت ملاحظتها من قبل خمس مركبات لقوات الأمن. لقد تم حجز على سيارتها لمدة أسبوع وأجبرت على توقيع تعهد بعدم القيادة مرة أخرى. إن معاملتها جزء من نهج تتبعه السلطات السعودية ضد ناشطات حملة القيادة النسائية. لقد تم حجز سيارات العديد من الناشطات وتغريمهن واستدعائهن للتحقيق، كما تعرضن للاحتجاز لساعات طويلة في مراكز الشرطة وأجبرن على التوقيع على تعهدات بعدم القيادة مرة أخرى¹⁷.

الخاتمة

هناك العديد من القضايا غير المعلنة بحق المدافعين عن حقوق الإنسان المعتقلين في السعودية الذين تعرضوا للتعذيب وسوء المعاملة، حيث لا تزال بدون تحقيق. ولا تزال هناك المئات من الحالات الأخرى التي لم يتم الإبلاغ عنها بسبب الإفلات من العقاب والخوف من الانتقام الذي يمكن أن يؤدي إلى المزيد من استهداف المدافعين عن حقوق الإنسان الذين يتحدثون عنها. إن ممارسات السلطات لا تنتهك فقط بشكل صارخ الالتزامات الدولية في مجال حقوق الإنسان، ولكنها أيضا تعيق العمل السلمي في مجال حقوق الإنسان وتهدد المجتمع المدني وحماية وتعزيز حقوق الإنسان.

¹⁶ <http://www.gc4hr.org/news/view/869>

¹⁷ <http://www.gc4hr.org/news/view/701>